طيران الإمارات تضع قدما باتجاه تقليص خسائر الجائحة

اقتربت طيران الإمارات بشكل كبير من الخروج من نفق أزمة هي الأقسى للشركة المملوكة لحكومة دبي منذ سنوات طويلة نتيجة شلل الرحلات والنشاط السياحي منذ تفشي الجائحة، رغم أن المسؤولين يرون أن العودة إلى الربحية ستحتاج وقتا إذا لم تعترضها مشكلة عالمية جديدة.

دبي – تراجعت خسائر شركة طيران الإمارات، أكبر ناقل جوي في الشرق الأوسط، إلى أكثر من النصف في الأشهر الستة الأولى من سنتها المالية الحالية مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، مع ارتفاع الطلب على السفر.

وقالت الشركة في بيان الأربعاء إنّها سجلت خسائر قدرها 5.8 مليار درهم (1.6 مليار دولار) مقارنة بخسائر بلغت 3.4 مليار دولار عن الفترة نفسها من العام الماضي في خضم تفشي فايروس كورونا.

وجاءت الخسائر في الفترة الممتدة بين أبريل وسبتمبر الماضيين رغم ارتفاع الإيرادات بنحو 86 في المئة إلى 5.9 مليار دولار، مدعومة "بزيادة طلب الركاب واستمرار أعمال الشحن".

وقال رئيس المجموعة ومقرّها دبي الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم "شهدنا عبر المجموعة نموًا في العمليات والطلب، مع بدء معظم الدول في تخفيف قيود السفر. وتسارع هذا الزخم خلال الصيف مع استمرار النمو في فصل الشتاء وما بعده".

وتابع "على الرغم من أنه لا يزال أمامنا مشوار لنقطعه قبل أن نعيد عملياتنا إلى مستويات ما قبل الجائحة والعودة إلى الربحية، فإننا نمضي قُدُماً على درب التعافي بإيرادات جيدة وأرصدة نقدية قوية".

وكانت الشركة أعلنت في يونيو الماضي أول خسارة سنوية لها منذ أكثر من ثلاثة عقود بلغت 5.5 مليار دولار، وذلك على خلفية الإغلاقات المرتبطة بفايروس كورونا التي ضربت قطاع الطيران بشدة.

وآخر مرة أبلغت فيها الشركة عن خسارة سنوية كانت في السنة المالية 1987 – 1988 مع بداية انطلاق عملياتها.

واضطرت الشركة العملاقة منذ بدء تفشي الوباء إلى تقليص شبكة وجهاتها الواسعة وأوقفت رحلاتها لأسابيع العام الماضي، قبل أن تعود إلى زيادة عملياتها مع فتح دبي أبوابها للسياح في منتصف 2020 وتحوّل الإمارة الثرية إلى نقطة استقطاب رئيسية للزوار الهاربين من الإغلاقات.

وقبل تفشي الفايروس كانت الشركة تنقل ملايين المسافرين سنويا من وإلى دبي التي تشكّل السياحة فيها شريان حياة منذ أكثر من عقدين، وقد استقبلت أكثر من 16.7 مليون زائر في 2019.

الشيخ أحمد بن سعيد

الشركة تتعافى رغم أن أمامنا الكثير من الوقت لبلوغ الربحية

ونقلت طيران الإمارات 6.1 مليون مسافر في الربع الثالث من العام الجاري، بزيادة قدرها 319 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي الوقت ذاته زاد حجم الشحنات التي تم رفعها إلى 1.1 مليون طن بنسبة 39 في المئة، مما أعاد الأعمال إلى 90 في المئة من مستويات ما قبل الجائحة من حيث الحجم الذي تمت مناولته، وفقا لبيان الشركة.

وبحلول نهاية سبتمبر الماضي كانت طيران الإمارات تسيّر رحلات الركاب والشحن إلى 139 مطارا، باستخدام كامل أسطولها من طائرات بوينغ 777 و37 طائرة أيرباص طراز أي 380.

ولأول مرة منذ إنشائها اضطرت طيران الإمارات إلى تسريح موظّفين، لكنّها شرعت مؤخرا في حملات توظيف عالمية "لدعم متطلباتها"، مع إعطاء الأولوية لإعادة تعيين الموظفين الذين سبق لهم الحصول على إجازة أو المسرّحين.

وسجلت أعداد العاملين في المجموعة انخفاضاً طفيفاً مقارنةً مع نهاية مارس 2020، بنسبة اثنين في المئة لتصل إلى أكثر من 73.5 ألف موظف في نهاية سبتمبر الماضي.

وتُعتبر الشركة من أبرز نجاحات إمارة دبي التي تضم العديد من الوجهات الترفيهية والمراكز التجارية الضخمة وتعتمد على السياحة وقطاع الخدمات في ظل اقتصاد هو الأكثر تنوعا في منطقة الخليج الغنية بالنفط. وكانت تسعى لاستقبال 20 مليون زائر السنة الماضية.

وقدّمت حكومة الإمارة بعيد تعليق الرحلات دعما ماليا للشركة بلغت قيمته 3.1 مليار دولار.

وخلال النصف الأول من السنة المالية الحالية ضخّ مالكو المجموعة 681 مليون دولار إضافي عن طريق الاستثمار في الأسهم "وهم مستمرون في دعم الناقلة على مسار التعافي"، بحسب البيان.

والشركة أكبر مشغّل للطائرات الضخمة على مستوى العالم، وهي منافس مهم للاتحاد للطيران المملوكة لحكومة أبوظبي وللخطوط الجوية القطرية. وكانت المجموعة أعلنت في السابق خططا لبدء تنويع أسطولها وشراء طائرات أصغر حجما.

ومن المقرّر أنّ تجري المجموعة محادثات مع شركة "بوينغ" الأميركية بشأن طائرات 777 إكس التي تأخّر تسليمها، قبل وأثناء معرض دبي للطيران الذي سيقام في وقت لاحق من الشهر الحالي.

واشتكت شركة الطيران الإماراتية العملاقة مرارا من تأخّر تسليم الطائرة التي تأثّر إطلاقها بسلسلة من المشكلات الفنية والمرتبطة بالسلامة.

وأعلنت طيران الإمارات عن طلب 150 طائرة إ77 أكس.أس في معرض دبي للطيران عام 2013 وقامت في وقت لاحق بمراجعة الصفقة.

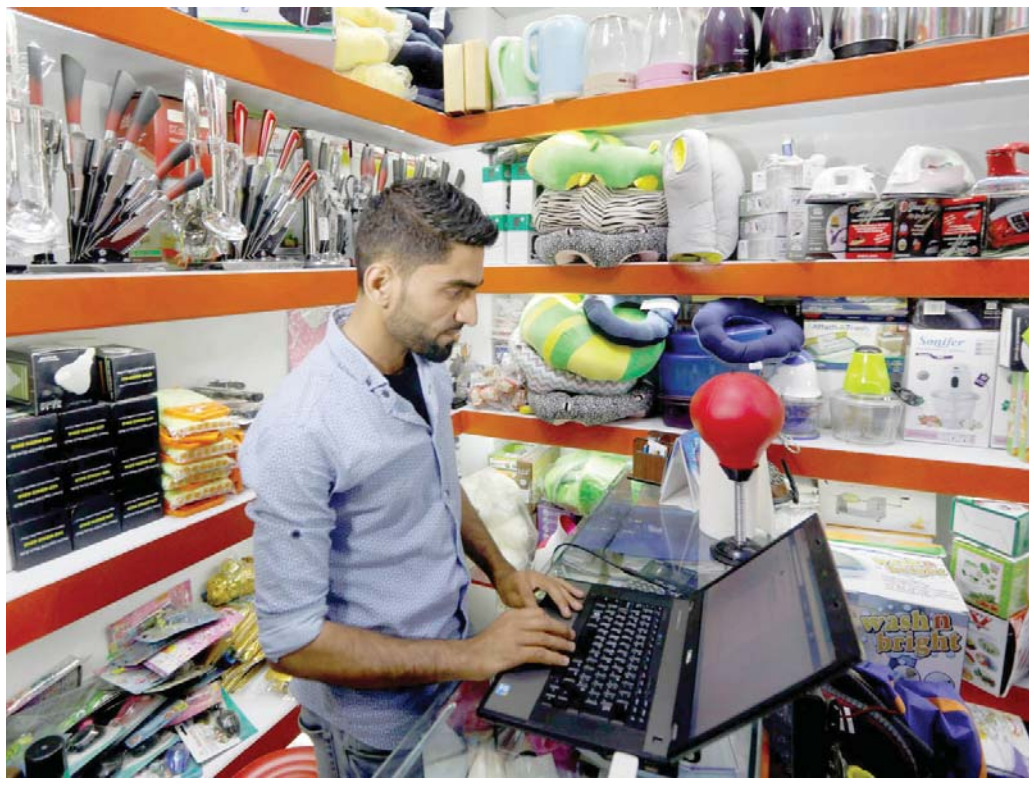

الرصيد فارغ والسلع مكدسة والزبائن غائبون

رفع سقف الائتمان يمنح التجار في الأردن فرصة لإنعاش أعمالهم

الجائحة زادت نسبة التعثر المالي للشركات إلى 8 في المئة

بدأ قطاع الأعمال في الأردن يتلمس خطواته نحو الابتعاد عن الركود الذي كبل نشاطه بسبب انعكاسات قيود الإغلاق الاقتصادي بعد رفع سقف التسهيلات المالية التي قدمها البنك المركزي للشركات، حيث اعتبرها خبراء نقطة مفصلية لإعادة الإنتاجية ودعم النمو الاقتصادي للبلد.

عمان – عمّ التفاؤل أوساط القطاع التجاري في الأردن بعد أن قرر البنك المركزي رفع السقوف التمويلية بما يعزز الاستيراد وتسديد الالتزامات المالية التي كانت من بين العوائق التي تعرضوا إليها خلال فترة الجائحة، وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد المتعثر.

ويقاوم أصحاب الأعمال أسباب التشاؤم الكثيرة التي كانت مسيطرة عليهم وهم يحاولون بشق الأنفس استعادة نشاطهم ومواجهة تراكم النفقات والخسائر منذ مارس العام الماضي. ويرى التجار والشركات أن الضرورة تقتضي التخفيف من أثر الارتفاعات العالمية التي طرأت على أسعار السلع وأجور الشحن عبر تقليل الرسوم الجمركية والضرائب لمدة نصف عام على الأقل وعدم احتساب ضريبة المبيعات على أجور الشحن في الرسوم الجمركية المفروضة.

وكان المركزي قد أعلن عن رفع سقف التمويل المقدم من البنوك المحلية للقطاع التجاري من 350 ألف دينار (494.5 ألف دولار) إلى 847.8 ألف دولار لتجار الجملة، ومن نحو 247 ألف دولار إلى 282.6 ألف دولار لتجار التجزئة، وتمديد هذا القرار حتى شهر يونيو من العام المقبل.

وتشير أرقام دائرة الإحصاء الحكومية إلى أنّ واردات البلاد ارتفعت خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري بنسبة 21.3 في المئة، ووصلت إلى 13.4 مليار دولار مقارنة مع 11 مليار دولار على أساس سنوي.

واعتبر الشريك في إرنست آند يونغ الأردن المتخصصة في مجال المحاسبة والتدقيق المالي والاستشارات والخدمات، علي سمارة أن القرار الأخير للمركزي برفع سقف التمويل للقطاعات التجارية سيكون له آثار إيجابية على الاقتصاد المحلي.

ونسبت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية إلى سمارة قوله إن "القرار يسهم في سداد الالتزامات المالية على القطاعات التجارية، وتخفيض فترة دوران رأس المال ونسبة التعثر المالي البالغة حاليا 8 في المئة".

وحتى يتمكّن من النهوض بشكل أكبر دعا القطاعات التجارية إلى اعتماد طرق الدفع الإلكتروني وكذلك إلى التحول الرقمي، وعدم التوسع في التعامل بالشيكات المؤجلة، وتسديد الالتزامات الأولية أولا بأول، لافتا إلى أن الاقتصاد يعتمد بنحو رئيس على الطلب، وليس على القرارات النقدية المتعلقة بالتمويل.

وطيلة فترة الإغلاق الاقتصادي سعى المركزي في العمل بمهنية لتخفيف آثار جائحة كورونا وتحقيق الاستقرار النقدي وحماية القطاعات الاقتصادية من خلال تأجيل دفع الالتزامات المستحقة خلال الجائحة والتي تقدر بنحو 2.83 مليار دولار.

كما ساعدت قرارات المركزي في تحرير مبالغ من الاحتياطيات النقدية تقدر بحوالي 1.4 مليار دولار، بناء على فرضية أن البنوك تولّد النقد، ما ضاعف هذه المبالغ في الاقتصاد.

وقال نائب رئيس غرفة تجارة عمان نبيل الخطيب إن "القرار إيجابي يصب في مصلحة القطاع التجاري"، داعيا إلى زيادة السقف التمويلي إلى 1.4 مليون دولار، بسبب زيادة أسعار مختلف أصناف السلع في بلاد المنشأ، والإبقاء على الائتمانية المطلوبة من التجار كما هي وعدم رفعها، بحيث تسري على القروض الجديدة الممنوحة للتجار.

وأشار إلى أن فرضية إلغاء ضريبة المبيعات على أجور الشحن وعدم احتسابها في الرسوم الجمركية، ستكون له إضافة نوعية على التسهيلات الممنوحة للقطاع التجاري.

وأوضح أن الظروف تحتم تجميد الضرائب على بعض المواد الأساسية لنحو 6 أشهر حتى يستطيع التجار تفادي الارتفاعات التي طرأت على أجور الشحن وأسعار السلع.

وطيلة الأشهر الماضية مارست الأوساط الاقتصادية ضغوطا على الحكومة للتعجيل في إنقاذ القطاعات الإنتاجية قبل وقوعها في حالة الركود مع ظهور مؤشرات خطيرة على تراجع إيراداتها، ما يعسّر مهمة اجتيازها صدمة كورونا.

ولفت رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة إربد، محمد الشوحة، إلى "الأثر الطيب" لقرار البنك المركزي، على زيادة إمكانية الاستيراد، خاصة إذا ما قدمت التسهيلات لمستحقيها من التجار.

وأوضح أن الأحجام الكبيرة من البضائع تأثرت بصورة مباشرة من ارتفاع أجور الشحن، مشيرا إلى أن تثبيت الحكومة للسقوف السعرية لأجور الشحن البحري خطوة جيدة، ساعدت التجار على تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية، إضافة إلى ضمان توفر متطلبات السوق المحلية.

ولا تكتفي هذا الخطوة على ما يبدو إذ أن الجهات المعنية والقطاع الخاص مطالبان بإيجاد تخطيط استراتيجي، وتفعيل الشراكات مع القطاع العام وتقديم المزيد من التسهيلات.

واعتبر رئيس ملتقى الأعمال الفلسطيني – الأردني نظمي عتمة قرار المركزي إيجابيا في تحفيزه الأعمال ودعمها. وقال إن "قرار البنك من خلال تخفيف شروط الحصول على القروض وتيسيرها سيمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة منها على النحو الأمثل".

وأشار عتمة إلى أن الضمانات والكفالات التي تطلبها البنوك، تكون في بعض الأحيان مرهقة وصعبة وتقف حائلا دون حصول التجار على التمويل لذلك "نرى من الأجدى تمديد رفع السقوف التمويلية حتى نهاية العام المقبل بما يحقق فائدة أعلى".

ويبقى نجاح الخطة معلقا بمدى إلزام البنوك بعدم تجاوز نسب الفوائد التي يحددها البنك المركزي، وتخفيض النسب قدر المستطاع بما يخفف عن القطاع التجاري، ويعود بالنفع على بقية القطاعات.

نبيل الخطيب

الظروف تحتم تجميد الضرائب على بعض المواد لنحو 6 أشهر

نظمي عتمة

تمديد رفع السقوف التمويلية حتى نهاية 2022 يحقق فائدة أعلى

وقال نقيب أصحاب شركات التخليص ونقل البضائع ضيف الله أبوعاقولة إن قرار المركزي "سينعكس بنحو جيد على التجار ما يعيد الأمور الاقتصادية لبداية التعافي من حيث توفر السيولة التي ستساعدهم على استمرار تدفق البضائع للسوق المحلية عبر الاستيراد، وسداد التزاماتهم المالية".

وأوضح أن "مقترح عدم إضافة الارتفاع في أجور الشحن العالمي على تقدير ضريبة المبيعات على البضائع المستوردة، لن يؤثر بنحو كبير على التخفيف من ارتفاع أسعار البضائع، لوجود عدد كبير من أصناف البضائع المعفاة". ودعا أبوعاقولة إلى توحيد الرسوم أو تخفيض الرسوم الجمركية على مختلف السلع بالقدر المستطاع.

ويعتقد الخبير الاقتصادي موسى الساكت أن قرار البنك المركزي سيسهم في زيادة المستوردات وتوفير سيولة لدى التجار، ما ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو الاقتصادي.

وأضاف أن الارتفاع في أسعار السلع طرأ على مدخلات الإنتاج والسلع جاهزة الاستخدام، بسبب الضغط الكبير على سلاسل التوريد، وارتفاع أسعار الطاقة، ما انعكس على ارتفاع التضخم.

ودعا الحكومة إلى التحرك بنحو سريع لدعم صناعة المواد الأولية بما يخفف من آثار ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج التي يستورد الأردن منها نحو 85 في المئة.

غوغل تخسر قضية احتكار أوروبية بقيمة 2.8 مليار دولار

بروكسل – قضت المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي الأربعاء بأن المفوضية الأوروبية كانت محقة في تغريم غوغل لخرق مكافحة الاحتكار، في ما يمثل لحظة تاريخية لسياسة مواجهة عمالقة التكنولوجيا في الاتحاد الأوروبي.

وثبت القضاء الأوروبي غرامة قديمة مقدارها 2.4 مليار يورو (2.8 مليار دولار) فرضتها بروكسل على شركة الإنترنت الأميركية العملاقة لمخالفتها قواعد المنافسة في خدمات مقارنة الأسعار.

ورفضت محكمة الاتحاد الأوروبي التي تتخذ في لوكسمبورغ مقرا لها استئنافا قدمه محامو غوغل، إذ وجدت أنها "أساءت استخدام موقعها المهيمن من خلال تفضيلها خدمة غوغل شوبينغ الخاصة بها في نتائج البحث".

واعتبرت الغرامة التي فرضتها المفوضية الأوروبية في يونيو 2017 في ذلك الوقت مبلغا قياسيا. وهذه واحدة من ثلاث قضايا رئيسية أقامتها بروكسل ضد محرك البحث الأميركي العملاق وتصل قيمة الغرامة إلى نحو 8 مليارات يورو.

وتعود القضية إلى أكثر من 5 سنوات، عندما رأت المفوضية أن شركة غوغل منحت منصاتها الترويجية مكانة أفضل من المنصات المنافسة لها عبر محركات البحث الخاصة بها، وهو ما يتعارض مع قواعد المفوضية.

وقالت المحكمة في بيان إن خدمة "غوغل شوبينغ" استفادت من "عرض ومكانة مميزين" فيما نقلت نتائج المقارنة إلى صفحات نتائج البحث "من خلال خوارزميات الترتيب".

والتزمت غوغل بقرار المفوضية وغيرت طريقة عمل خدماتها التسويقية وقدمت استئنافا على الغرامة إلى المحكمة العامة للاتحاد الأوروبي. وتقول الشركة إن الغرامة قرار خطأ "وفقا للقانون والحقائق والاقتصاديات".

والحكم الصادر ليس نهائيا، إذ ما تزال محكمة العدل الأوروبية متاحة أمام محامي غوغل، الذين يتوقع أن يلجأوا إليها لإعادة النظر في قرار المفوضية.

ومع ذلك، يرى خبراء أن الحكم يعتبر دفعة قوية لمفوضة حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار مارغريت فيستاغر في محاولاتها لتنظيم أنشطة غوغل في سوق الاتحاد الأوروبي.

وكانت المفوضية الأوروبية قد بدأت التحقيق في هذه القضية في نوفمبر 2010، بعد شكاوى عديدة من شركات أوروبية وأميركية منافسة تتهم غوغل بانتهاك قواعد المنافسة الحرة في الاتحاد الأوروبي.

وليست هذه هي المرة الأولى التي تحكم فيها المحكمة العامة في الاتحاد الأوروبي في قضية ضد إحدى شركات وادي السيليكون رفعتها المفوضية الأوروبية.

ففي يوليو العام الماضي قضت المحكمة بأن المفوضية فشلت في إثبات أن الحكومة الأيرلندية منحت شركة أبل ميزة ضريبية. وكان ذلك بعد أن أمرت المحكمة أيرلندا باسترداد 13 مليار يورو من صانع هواتف آيفون في عام 2016.

وشكل حكم المحكمة حينها ضربة كبيرة لفيستاغر وفريقها، حيث رأى خبراء أن مفوضة حماية المنافسة ومكافحة الاحتكار الأوروبية لم تقم بعمل جيد في إثبات قضيتهم.

توماس فينجي

تثبيت الحكم سينفخ الريح في أشرعة قانون الأسواق الرقمية

ولكن فيستاغر قررت استئناف قرار المحكمة، ودفعه إلى أعلى محكمة في الاتحاد الأوروبي، محكمة العدل الأوروبية، حيث لم يتم الفصل في القضية بعد.

وفي ذلك الوقت، سلط الحكم الصادر عن المحكمة العامة الضوء أيضا على أحد التحديات الرئيسية لسياسة المنافسة الأوروبية في قضايا مكافحة الاحتكار، حيث يتعين على اللجنة تحمل وطأة الأدلة وليس المدعى عليه.

ويناقش الاتحاد الأوروبي حاليا كيفية تشديد كتاب القواعد الخاص به لضمان منافسة أكثر عدلا عبر الدول الأعضاء البالغ عددها 27 دولة.

وصرح توماس فينجي الشريك في مكافحة الاحتكار في كليفورد تشانس لشبكة سي.أن.بي.سي الأميركية الثلاثاء قائلا إن حكم المحكمة العامة "سينفخ الريح في أشرعة قانون الأسواق الرقمية".